من الاحتجاجات إلى إيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي جنوب المغرب

د.كوثر لبداوي، جامعة محمد الخامس، الرباط- المغرب

From Protests to Re-establishing Social Peace Ideology in the South of Morocco

Dr. LEBDAOUI Kawtar, Mohammed V University, Rabat, Morocco

ملخص: يتناول هذا المقال إشكالية العلاقة الجدلية بين السياسات العمومية والاحتجاجات جنوب المغرب،*من خلال تحليل دور الفعل الاحتجاجي ضمن السياقين الوطني والمحلي في تشكيل مجالات الضغط على نظام الحكم، والذي دفعه إلى تبني مقاربة اجتماعية تقوم على الضبط الناعم الذي يسعى إلى التوفيق بين صناعة التنمية والحفاظ على السلم الاجتماعي. وقد كشف استحضار ماضي وحاضر الفعل الاحتجاجي بجماعة "أسرير" القروية بجهة كلميم وادنون، تطور كل من أدوات التعبئة وأشكال الضبط.لهذا الغرض تم الانتصار للمقاربة الكيفية من أجل جمع المعطيات الأمبريقية، حيث تم اعتماد تقنية المقابلات نصف الموجهة التي استهدفت 20 مستجوبا هم الأشخاص مصادر المعلومات، و53 فاعلا في مجال الأنشطة المدرة للدخل بالجماعة المدروسة. وقد خلصت هاته الدراسة الميدانية إلى أن سيرورة صناعة التنمية تتجاوز غاياتها السوسيو-اقتصادية لتصبح محكومة برهانات ذات طابع إيديولوجي وسياسي.

الكلمات مفتاحية: الاحتجاجات، مجالات الضغط، الفعل العمومي، الضبط، السلم الاجتماعي.

Abstract: This article examines the problematic ofthe dialectical relationship between public policies and protests in the south of Morocco. WhenAnalysing the role of the protest act within the national and local contexts in configuring the pressure zones, we can reveal that the political regimeadoptsa social approach based on soft regulation that seeks to reconcile the development industry and social peace. The evocation of the past and present of the protest act of the "Asrir" village in the region of Guelmim-Wadnoun uncovers the development of boththe means of mobilization and forms of regulation.With regard to the methodology for collecting empirical data, the article opts for the qualitative approach. It adopts as a technique the semi-structured interview targeting 20 resource persons, and 53 actors in income-generating activities belonging to the village under study.This field study concludes that the process of the development industry goes beyond its socio-economic goals to become governed by many ideological and political tendencies.

Keywords: protests, public action, regulation, social peace.

*من أجل دراسة العلاقة بين الفعلين الاحتجاجي والعمومي، يركز المقال ميدانيا على الجماعة القروية "أسرير"بجهة "كلميم وادنون" جنوب المغرب

مقدمـــــة:

يكشف استهداف عملية صناعة التنمية بمنطقة "كلميم وادنون" بالجنوب المغربي، بالبحث السوسيولوجي، أن الدينامية المحلية المكثفة التي خلقتها السياسات العمومية في تدبيرها للشأن التنموي بجماعة "أسرير" تحديدا، ظلت واجهة سوسيو-اقتصادية، تخدم غايات أخرى تثوي خلفها، والتي ترتبط ببناء السلم الاجتماعي بالمنطقة باعتباره يظل الرهان المركزي الذي يحكم هاته السياسات، خاصة في ظل تعدد مجالات الضغط التي توجه عادة الأنظمة السياسية وتختبر فعالية أدواتها.

ولعل الحركات الاحتجاجية وهامش التعبير الذي انتزعته الجماعات الاجتماعية محليا، يشكلان أكثر مجالات الضغط التي جعلت الدولة مسكونة بهاجس الحفاظ على السلم الاجتماعي، وشرائه بواسطة استثمارات تنموية ترضخ، في معظم الحالات، للمطالب الاجتماعية والاقتصادية التي تحملها هاته الجماعات، وإذا كانت الحركات الاحتجاجية تمكن من التعبئة وإخراج المشكلات المحلية إلى المجال العام ودعوة الدولة للتدخل، فإنها تجعلها موضوع رهان سياسي يتطلب حلها تدخل السلطات العمومية، التي تدخلها ضمن أجندتها وتبحث عن إجابة اجتماعية لها(LascoumesPierre &Le Galès Patrick,2012, p68-69).

وهكذا فإن النقاش العمومي والتحكيمات السياسية تلعب كلها دورا جوهريا في تحديد ماهية الفائدة الاجتماعية(Noguès Henry, 2003, p39)، حيث تتبدل حمولة المفهوم تبعا لهما، وهو ما يمنح هذا الأخير طابعا نسبيا ويجعل أدواته تتعدد وتتبدل، ليصبح التشجيع على الأنشطة المدرة للدخل، أداة من بين هاته الأدوات ذات الفائدة الاجتماعية، التي تحوزها يد السلطات العمومية، لا تستعملها سوسيو-اقتصاديا فحسب، بل وحتى سياسيا، وذلك من أجل تخفيف تكلفة الضبط، والضمان السلمي للأمن العام.

مشكلة الدراسة، أهدافها وأهميتها:

يدعو التحليل العميق لاختيارات المغرب في مجال صناعة التنمية المحلية، إلى دراسة علاقة الفعل العمومي بالفعل الاحتجاجي، خاصة وأن الجماعات الاجتماعية تتفاوت من حيث قدرتها على التعبئة وخلق مجالات الضغط التي توجه السياسات العمومية، وتؤثر على ملامحها واختياراتها.فما هي ملامح الحركات الاحتجاجية بالجنوب المغربي؟ ثم كيف يتم تدبير الشأن التنموي بالجماعة القروية "أسرير"؟ ما طبيعة الرهانات التي ينطوي عليها استعمال السياسات العمومية للمشاريع المدرة للدخل؟

يهدف هذا المقال العلمي إلى التعريف بدور الحركات الاحتجاجية جنوب المغرب في صناعة السلم الاجتماعي، وذلك من خلال توجيهها لنظام الحكم، ودفعه لتبني المقاربة الاجتماعية.كما يسعى إلى تقديم تحليل سوسيولوجي للفعل الاحتجاجي جنوب المغرب، من خلال التركيز على الماضي الاحتجاجي لمنطقة وادنون، لتوضح تأثير ذلك على طرق الضبط التي أصبح النظام السياسي يتبناها، والتي جعلته يتأرجح بين صناعة التنمية وصناعة السلم الاجتماعي.

تستمد هاته الدراسة أهميتها من كشفها لتأثر صيرورة صناعة التنمية المحلية برهانات ممارسة السلطة خاصة من طرف السلطة المركزية، والتي باتت تستعمل إيديولوجيًّا المشاريع المدرة للدخل من أجل مهادنة الفعل الاحتجاجي،والضبط الناعم لمجالات الضغط التي يفرزها.

1.الاختيارات المنهجية للدراسة الميدانية، والعينة المبحوثة:

تعتمد هاته الدراسة منهجا كيفيا يتوسل بتقنية المقابلة نصف الموجهة، وقد تم في هذا الإطار اختيار عينة مقصودة ومحدودة من حيث العدد، حيث تم إجراء عشرين (20) مقابلة مع خبراء وأشخاص مصادر معلومات في مجال الأنشطة المدرة للدخل، علاوة على مقابلة رؤساء تعاونيات وأصحاب مشاريع ذاتية مدرة للدخل من أجل التعرف على سِير الحياة الخاصة بهم، عددهم ثلاثة وخمسون (53) مستجوبا، يمثلون مجموع التعاونيات التي تم تأسيسها بالجماعة القروية "أسرير" بجهة كلميم وادنون منذ سنة 2004، التي تمتاز بطابعها الواحي والقبَلي، وقد أنجزت هاته المقابلات ما بين سنتي 2015 و2018.

وقد تم الاعتماد في تفريغ النتائج وقراءتها على أدبيات تنتمي بالأساس إلى مجال علم الاجتماع، حيث تم اعتماد عدة نظرية سوسيولوجية ركزت على سوسيولوجيا السياسات العمومية، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، وسوسيولوجيا التعبئة، مما جعل المقال يستدعي بنية مفاهيمية تركز على: الاحتجاج، مجالات الضغط، الجماعة الإثنية، الهامش، الهوية، الضبط والتفاوض.

لقد كان يتعين احترام الضوابط الأخلاقية المتعلقة بإنجاز بحث في مجال العلوم الإنسانية، وكان أهمها الحفاظ على إخفاء هويات المستجوبين، حيث تم الاكتفاء أثناء استحضار بعض إجاباتهم في المقال بالإحالة عليهم بالحرف الأول من الاسم فقط، كما تمت مراعاة استئذان أفراد العينة المبحوثة من أجل تسجيل المقابلات، والتي تمت برمجتها تبعا لرغبتهم ولما تسمح به أزمنتهم الخاصة.

2.الحركات الاحتجاجية جنوب المغرب:

ساهم اهتمام علم الاجتماع السياسي بالحركات الاحتجاجية في إغناء العدة النظرية التي تقاربها، وفي توسيع فهم علاقتها بالأنظمة السياسية وأشكال تأثيرها فيها. وإذا كانت الحركة الاحتجاجية شكلا من أشكال الفعل الجماعي ينشد فيه الأفراد إحداث تحولات متعددة من خلال ممارسة بعض أشكال الضغط على السلطة السياسية، وذلك بدوافع متعددة(Yves Alpe et al, 2007, p3)، مما يجعل الفعل الاحتجاجي يتباين تبعا للسياق الاجتماعي الذي يندرج فيه، وكذا توجهات السلطة السياسية إزاءها؛ فكيف تتحدد ملامح الحركات الاحتجاجية بالمنطقة المدروسة؟ إلى أي حد تساهم هاته الحركات في بناء السياسات العمومية وتشكيلها؟ كيف تبنى إذن العلاقة الجدلية بين الحركات الاحتجاجية ومجالات الضغط التي تصاحبها من جهة، وبين استعمال الفعل العمومي للبرامج التنموية لكسب رهان صناعة السلم الاجتماعيوالحفاظعلى النظام السياسي، من جهة أخرى؟

1.2 الحركات الاحتجاجية والسياق الوطني: من الربيع العربي إلى حركة 20 فبراير:

يستدعي اهتمام السوسيولوجيا بالإنسان وقوفها عنده لا من حيث هو فرد بل من حيث هو ذات في وضعية تفاعل، مما يجعل دراسته في إطار انتمائه إلى حركات تقودها جماعات اجتماعية منظمة، تحصل لديها الوعي بمطالبها المشروعة وبطبيعة العلاقة المعقدة التي تربطها بالدولة، تظل هي وحدة التحليل الأفضل، حيث تصبحالحركات الاحتجاجية بهذا المعنى بناء اجتماعيا، يحدث خلال فترات التوتر تبعا لعوامل بنيوية.على أن إدراكها يختلف بين الفاعلين كل تبعا للمعنى الذي يمنحه لها(Bourneau François & al, 1993, p36-37).

وهو ما يقتضي استحضار السياق الدولي الناظم لجزء كبير من سيناريوهات التحولات التي يشهدها العالم، خاصة الحدث التاريخي الهام الذي ألقى بظلاله في اللحظة الراهنة على المجتمعات العربية عموما، هو الربيع العربي الذي اندلعت شرارته سنة 2011 في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا، بسبب الفقر والبطالة والإقصاء، واستمرار ضعف البنية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية(الجبوري مصلح خضر، 2014، ص217)، ولعل تحليل الحركات الاحتجاجية بالمنطقة المدروسة على ضوء هذا الحدث، يجعل هاته الدراسة تأخذ موقعا على مستوى ميزو-سوسيولوجي يسمح بإقامة رابط بين المستويين الميكرو والماكرو-سوسيولوجي للتحليل(Bourneau François & al, 1993, p36).

إن الرقعة الهامة التي احتلها الحراك السياسي العربي، والتغطية الإعلامية التي حظي بها، أتاحا إمكانية رفع سقف مطالب الحركات الاحتجاجية بالمغرب، ووضع النسق السياسي في مواجهة امتحان سياسي حقيقي(بنخطابعبد الحميد ، 2017)، حيث مثل فرصة سياسية حقيقية جعلت حركة 20 فبراير تنجح في ضم تنوع شديد لمختلف الفاعلين بالمشهد السياسي المغربي في ثناياها، فقد التحق بها العلمانيون، اليساريون، والإسلاميون لرفع مطالب الإصلاح، غير أن قوة التعبئة واتساعها، قابلهما صعوبة بلوغ التوافق بين مختلف الفاعلين حول مطالب الحركة، وهو ما حد، إضافة إلى عوامل أخرى، من استمراريتها وفعاليتها(SikaNadine, 2017, p146-148)، لكنه لم يحد من تأثيرها على العلاقة بين النسق السياسي والمحتجين، حيث خضعت هاته العلاقة للعديد من المراجعات كما سيتضح أدناه.

وإذا كانت المحركات الرئيسية للاحتجاج تتجلى في الفساد والتهميش بمختلف أشكاله، السياسية، الاقتصادية والهوياتية(Nahhas Badiha, 2016, p234)، فإن استحضار البعد التاريخي، والسياقين الدولي والوطني يظل مهما من أجل فهم سيرورة تشكل السياسات العمومية بالمغرب عموما، حيث تجدر الإشارة إلى أن هاته الحركات الاحتجاجية ليست وليدة الربيع العربي وحده، فقد عرفت شوارع المغرب احتجاجات قبل سنة 2011 والتي رفعت فيها مطالب كثيرة ذات طابع سوسيو-اقتصادي في وجه الحكومة(SikaNadine, 2017, p145).

غير أننا نعثر موازاة مع هذا السجل التاريخي للحركات الاحتجاجية بالمغرب على سجل تاريخي للعنف الرسمي الذي ظل يغتني ويزداد كثافة عبر الزمن، وهو ما انعكس جدليا على الخبرة الكبيرة التي رَصَّدَتها الدولة في مجال تفكيك الحركات الاحتجاجية وقمعها(بن خطاب عبد الحميد، 2017)، غير أن واقع الحال في ما يتعلق بمواجهة الفعل الاحتجاجي، يؤكدأن استباق هذا

الأخير بناءً على استحضار سياق دولي خاص، أصبح يقتضي التفاعل معه بشكل مغاير من خلال تقديم البدائل الاجتماعية الممكنة، خاصة وأن تراكم الإحباط يرفع احتمال الممارسات المشرعنة للعنف، والمولدة، بالتالي، للعنف المضاد. وهكذا فإن أشكال تدبير الأزمات السياسية التي راكمتها السلطات العمومية، تقوم على ثنائية القمع والتفاوض مع المحتجين بشأن سقف المطالب الممكنة وحجمها(بن خطاب عبد الحميد، 2017)، ذلك أن المزاوجة بين الآليتين تسمح بخلق التوازنات الضرورية التي تسمح للدولة بتحقيق رهان كسب صراعها ضد الحركات الاحتجاجية.

يبدو أن الانطلاق من استحضار الدينامية التفاعلية بين الدولة والفعل الاحتجاجي من الأهمية بمكان، ذلك أن تراجعها من تبني مقاربة القمع العنيف إلى الاحتواء الناعم، لاسيما في ظل ازدياد هامش التعبير وارتفاع سقف المطالب واتساع مجالات ضغطها على السلطة المركزية، يظهر بوضوح من خلال أشكال تدبيرها للشأن التنموي المحلي، وجعله أداة رئيسة للتفاوض مع المحتجين.

وإذا كانت الاحتجاجات مشروطة بالسياق الاجتماعي الذي تتشكل ضمنه، ماضيا وحاضرا، فإن التركيز على خصوصية السياق المحلي المدروس وعلى علاقته بالسلطة المركزية، قد يقدمان إجابات مهمة بشأن طبيعة العلاقة بين الفعل الاحتجاجي الجماعي والفعل العمومي.

2.2 السياق المحلي: الجنوب المغربي وسجل الفعل الجماعي:

لقد تمكنت الأشكال الفعلية للاحتجاج جنوب المغرب من بلورة سجل تاريخي للفعل المحلي(Tilly Charles, From Mobilization to Revolution, 1978, p24)،والمنطقة المدروسة إذ تنتمي إلى الأقاليم الجنوبية المتنازع حولها، فإنها تأخذ موقعها على الهامش الاقتصادي والسياسي البعيد عن المركز، إلا أنها تندرج ضمن المناطق المعروفة "بتعبئة الهوامش" التي اشتهرت تاريخيا تحت مسمى "بلاد السيبة"، حيث كانت القبائل تمارس عصيانها وتمردها ضد السلطة المركزية(Bennafla Karine et Emperador Montserrat, 2010, p2).

إن هذا الإرث السوسيو-تاريخي، وطبيعة المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي ترفعها الحركات الاحتجاجية بمنطقة تقع على حدود الرقعة الجغرافية المعروفة باتساع تعبئة المطالب الانفصالية، يمنحها حساسية خاصة، مما يدعو للقول إنها تعيش وضعا مزدوجا: فهي تشكل مجال ضغط كبير على السياسات العمومية، لكنها في الوقت ذاته تخضع لرقابة عالية ومضاعفة من طرف السلطات العمومية بالمنطقة. وهكذا فالرهانات السياسية ضمن هذا الإطار، تظل محتفظة بخصوصيتها مقارنة مع باقي جهات المملكة، مما يجعل مواجهتها مع الدولة تختلف عن نظيرتها بمناطق أخرى.

وإذا كان هذا هو واقع الحال جنوب المغرب عموما، فإن الوضعبجماعة "أسرير" له خصوصيته، حيث يرسم أبناؤها صورة مغايرة لعلاقة أبناء قبيلة "أزوافيط"* بالدولة، مؤكدين أن الجنوب المغربي ليس متجانسا في هذا الجانب، حيث أقر "م.ع" أن قبيلة "أزوافيط" من القبائل غير المعروفة باصطدامها بالدولة، بل إن علاقة الساكنة بالسلطة المركزية كانت تختلط فيها فيما

*تمثل "أزوافيط" الهوية القبلية الأساسية للجماعة القروية المدروسة، "جماعة أسرير"

مضى اللامبالاة بالحذر، إلى درجة أن هاته العلاقة انعكست بوضوح على تطور البرامج التنموية بالمنطقة في بدايتها، حيث أخذت شكل مقاومة وتوجس، وقد وجد المستجوب في ظاهرة الهجرة سندا لهذا القول، ودليلا على العلاقة السلمية التي تربط ساكنة وادنون عموما بالدولة: "إن أبناء المنطقة يختارون الهجرة كحل لمشكل البطالة وباقي المشاكل الاقتصادية، على أن يخوضوا مواجهات مع الدولة".[1]

يضيف "ع" معززا القول السابق: "إن المواطن "الزافاطي"-نسبة إلى قبيلة "أزوافيط"- لم يكن يراهن في ما مضى على مساعدة الدولة، بدليل أن نسبة كبيرة منهم مهاجرون إلى بلدان بالخارج، ونسبة أخرى منهم تتعاطى التجارة، ونسبة ضعيفة جدا احتلت مناصب في الوظيفة العمومية، وذلك خلافا للمواطنين المحسوبين على قبائل أخرى، بل وحتى بطاقات الإنعاش*التي ارتبط توزيعها المكثف وغير العادلبالجنوب المغربي، كان حظ جماعة "أسرير" منها ضئيلا جدا إذا ما قورنت بمدينة "العيون" مثلا أو "السمارة" أو "أسا" أو "بوجدور" أو "الداخلة"، التي تُتوارث فيها هاته البطائق، وتتعدد داخل اليد الواحدة.[2]

غير أن الدراسة الميدانية ستكشف جانبا آخر من جوانب علاقة الساكنة بالدولة، وهي العلاقة ذات الطابع الاتكالي التي سيتحدد بمقتضاها الطرف الثاني بوصفه مجرد رصيد مالي يوفر الدعم العمومي لمشاريع، قد تكون حقيقية وقد لا يكون لها وجود فعلي خارج الورق،* كما لا يهم ما إذا كانت ستستثمر فيها هاته التمويلات والمساعدات اقتصاديا أم لا.

إن السلطات العمومية المغربية بتبنيها منذ ستينات القرن الماضي لاستراتيجية المساعدة، فإنها قد ساهمت في بناء الحس الاتكالي، صحيح أنها كانت تسعى إلى تخفيف حدة الفقر، خاصة في ظل غياب نظام حماية اجتماعية مؤسساتية، حيث أرست الجهود العمومية سلسلة من البرامج: الإنعاش الوطني، التعاون الوطني، البرامج الغذائية، صندوق المقاصة، والتي تم توجيهها جميعُها للطبقات الاجتماعية الفقيرة للمجتمع(BourqiaRahma, 2005, p33)، إلا أن السياسة الاجتماعية عندما تأخذ شكل هبات لا يقابلها العمل، فإنها تجعل مسألة التنمية مهددة باختزال الفعل الاجتماعي في مجرد "المساعدة " assistance(El Harras Mokhtar, 2005, p54)، المولدة للحس الاتكالي.

وإذا كانت هاته العلاقة الاتكالية تأخذ شكل "انتظار" Attente للدعم العمومي -تماما كما يتم انتظار هطول المطر- يستحق في نظر السوسيولوجي التونسي "عبد القادر زغل" دراسة سوسيولوجية مثيرة(ZghalAbdelkader, 1969, p489)،فإن هذا "الانتظار الذي اعتبره "زغل" تعبيرا عن سلبية الفرد وتقاعسه، فيه نظر، ذلك أن البحث الميداني بين أن الأمر لا يتعلق

[1]مقابلة السيد "م.ع" فاعل جمعوي وخبير في مجال التنمية المحلية بالجماعة القروية المدروسة

*أصبحت بطاقات الإنعاش الوطني تعرف بمنطقة "وادنون" باسم "الكارطيات" Kartiyyat وهي جمع لكلمة "كارطية" Kartiyya، والتي تعتبر في الأصل امتيازا يُمنح بالمغرب للفئات المعوزة من أجل التخفيف من حدة بعض المشاكل السوسيو-اقتصادية، إلا أنها ستأخذ منحى آخر حيث سيخضع توزيعها والاستفادة منها لمنطق الريع

[2]مقابلة السيد "ع" أحد أعضاء المجلس الجماعي بالجماعة القروية المدروسة، يناير 2018

بالضرورة بهاته القراءة بقدر ما يتعلق بمظهر آخر من مظاهر العلاقة الاتكالية القائمة بين الساكنة المدروسة والدولة، فالمستجوبون يعتبرون أن هاته الأخيرة ملزمة بتوفير المال العام بسخاء كبير لساكنة منطقة باتت تقع، بحكم الظرفية الحالية، على صفيح احتجاجات ساخن هو الجنوب المغربي عموما، "وذلك تبعا لمنطق "المال العام مقابل السلم الاجتماعي"، الذي تصبح السياسات الاجتماعية بمقتضاه شراءً للسلم الاجتماعي، واستراتيجية للضبط السياسي"، على حد تعبير "أ.ج" ابن المنطقة.[3]

وبالتالي فإن حاضر علاقة الدولة بالجماعة القروية المدروسة، لا يفهم إلا باستحضار تأثر الفعل الاحتجاجي محليا بالتحولات التي مست الحركات الاجتماعية على المستوى الوطني، وكذا بالرجوع إلى ماضي هاته العلاقة التي راكم عبرها الأفراد والجماعات استراتيجيات تشكلت بمقتضاها مجالات ضغط مهمة رفعت سقف التفاوض مع الدولة.

3.2 تشكل مجالات الضغط محليا: الاحتجاج بناء اجتماعي:

يعد ارتفاع أعداد حملة الشواهد العليا والفاعلين الجمعويين من أبناء الجماعة المدروسة، من أهم محركات الاحتجاج بها منذ مطلع الألفية الثالثة، ويبين إلقاء نظرة عامة حول طبيعة الاحتجاجات التي راكمتها المنطقة والتي ظلت الذاكرة المحلية تحتفظ بصداها، أن المطالب التي كانت تحملها هي ذات طابع براغماتي بالأساس، فقد كانت الشعارات ترفع مطالب بتوفير الحقوق الأساسية المتجلية في الحق في التشغيل للمعطلين سواء كانوا من حملة الشواهد العليا أو غيرهم، ضمان الحق في بنية تحتية جيدة، والحق في الولوج إلى الخدمات الأساسية وتوفير المرافق الضرورية لها كالمؤسسات التعليمية لأبناء دواوير واحة "أسرير" المركز، إضافة إلى الحق في بطاقات الإنعاش الوطني للجميع،وكذا تكافؤ فرص الحصول على الدعم العمومي للمشاريع الذاتية، وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، إلخ.

غير أن هاته الاحتجاجات كانت تأخذ أحيانا أبعادا سياسية، خاصة عندما تحمل شعارات تندد "بالحكرة"*Hogra والإقصاء المستهدف، وغياب العدالة في توزيع الثروة بين المناطق الصحراوية وباقي مناطق المغرب، وقد كان تحميل الاحتجاج بعدا سياسيا يمثل في بعض الأحيان استراتيجية مقصودة، تتغيى ممارسة ضغط يسمح برفع سقف المطالب وربح الوقت وتقليص المسافة الزمنية الفاصلة بين رفع المطالب ونيلها، والنموذج للحركات الاحتجاجية للمعطلين، التي علاوة على حملها لشعار المطالبة بالحق في التشغيل، الذي يكفله لها الدستور، كانت تسائل النظام وتحمل الاتهامات لسياساته العمومية بممارسة الإقصاء في حق أبناء الأقاليم الجنوبية بشكل

*المقصود بالأنشطة الوهمية تلك التي لا تكون إلا حبرا على ورق، كالعديد من التعاونيات التي تم تأسيسها باتباع المسطرة المطلوبة، إلا أن البحث عن مقرها وعن مدى ممارستها فعليا لنشاطها، يؤكد أنها مجرد تعاونيات شكلية رغم استفادتها من الدعم العمومي.

[3]مقابلة السيد "أ.ج" الباحث الأكاديمي والفاعل التنموي السابق بالمنطقة المدروسة، يناير 2016

*العبارة استعملها المستجوب "ب" خلال المقابلة التي أنجزت معه بكلميم، في معرض سرده لمقطع من سيرة حياته، يناير 2018، والتي يقصد بها في الاستعمال اللغوي المغربي الدارج كل أنواع التهميش والإساءة لكرامة الأفراد والجماعات وهدر حقوقهم الأساسية

خاص، وقد كان هذا التسييس للحركات الاحتجاجية، يقويها ويمنحها القدرة على التأثير في أشكال إنتاج الفعل العمومي بالمنطقة، وتوجيهها.

من جهة أخرى أصبحت الشعارات التي يتم ترديدها في هاته الحركات الاحتجاجية تحمل رسائل مباشرة إلى المسؤولين المعنيين محليا بتدبير الشأن التنموي، وتوجه دعوات للإنصات الجيد للمطالب، التي تهدف إلى تصويب مسار السياسات العمومية التي أفشلها التمييز بين ساكنة المنطقة، ومنعهم من حقوق باتت تمنح على شكل امتيازات للمقربين من صناع القرار،بل يمكن القول "إن هذا النوع من الاحتجاج الذي يكون في ظاهره حاملا لمطالب اجتماعية، قد تكون خلفياته على المستوى المحلي تعبيرا عن صراع سياسي حول مناطق النفوذ"، على حد تعبير "ر".[4]

إن مجال الضغط على السياسات العمومية المحلية يبنى اجتماعيا من خلال تعدد الفاعلين المنخرطين فيه، كالشباب المتعلم، المجتمع المدني، الفاعل السياسي الذي يمثل معارضة مجلس الجماعة، إلخ، وقد اهتمت سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية بمقاربة الأشكال التي يساهم من خلالها الفاعلون المحتجون في تجديد النقاش السياسي خارج المؤسسات الكلاسيكية (الأحزاب، النقابات)، وبالكيفية التي تتحول بها الأسئلة الاجتماعية والسياسية إلى رهان عمومي(Lascoumes Pierre & Le Galès Patrick, 2012, p78)، وإذا كان الانسدادوالتوتر هما عنوانا المرحلة السياسية بمنطقة وادنون، فإنه يجسد الرقابة التي أضحت مضروبة على الاستعمال غير المشروع للنفوذ واحتكار السلطة، حيث تميز المشهد السياسي بصعود نخبة من الأطر والمثقفين، الذين أربكوا لعبة التواطؤات وبنية التحالفات السياسية السابقة بها.

هذا الوضع السياسي الجهوي سينعكس على مستوى الجماعات القروية نفسها، فمجلس الجماعة الحالي "بأسرير"، أصبح يضم نخبا سياسية مستقلة تقاوم محاولات التطويع، مما يدعو للقول إن حدوث بعض التحولات على مستوى طبيعة النخبة السياسية المحلية وتعزيزها بآليات المتابعة والمحاسبة، جعل الشأن المحلي موضوع تداول فعلي بين جميع الأطراف المسيرة للمجلس الجماعي من أغلبية ومعارضة، فأصبحت الدورة الواحدة قد تستمر لما يزيد عن ست ساعات، بعد أن كانت لا تزيد عن الساعة الواحدة، وهو ما منحللمعارضة الوقت الكافي من أجل ممارسة حقها في فحص الحسابات، الاطلاع على المحاضر، التقصي بشأن المشاريع المنجزة، الاطلاع على الاتفاقيات التي تم توقيعها، إلخ، مما منح الفاعل السياسي موقعا جديدا يسمح له بممارسة الضغط اللازم لتصحيح انحرافات تفعيل السياسات العمومية.

وهكذا أصبحت السياسات التنموية بالمنطقة معنية بهذا الضغط، وذلك بعد أن أصبحت مجالا للريع التنموي الذي بات مجالا خصبا لتخزين الأصوات الانتخابية وتناسلها، حيث يمنح المنتخبون المحليون والإقليميون الامتيازات تلو الأخرى لمشايعيهم والمحسوبين عليهم، إذ قد يحدث، مثلا، أن تستفيد عائلات بعينها مرارا وتكرارا من الدعم العمومي ومن الامتيازات المرتبطة به.

[4]مقابلة السيد "ر" الفاعل السياسي بالمنطقة

وهكذا فقد شكلت مكونات المجتمع المدني وبعض المنتخبين من داخل المجلس الجماعي، مجال ضغط على السياسات العمومية لدفعها لتكون أكثر عدالة وإنصافا: تُخضِع الاستفادة من الدعم لمسطرة قانونية وموضوعية يتساوى بشأنها الكل، وتكشف خيوط لعبة اختزان الأصوات الانتخابية لدى الموالين الأوفياء، لتحد من الاندفاعات الانتخابية للعديد من صناع القرار بالمنطقة.

إن مجال الضغط الذي شكله المجتمع المدني والمعارضة المحلية، والذي أصبح أحد أطراف الفعل الاحتجاجي، يبدو،حسب المستجوب "م.م"،فعالا في اللحظة الراهنة، فقد أسس له التقاطب السياسي الذي أفرزه ميلاد المعارضة بمنطقة كانت تعرف احتكارا من طرف الحزب المهيمن، حيث يشكل أرضية مناسبة للوقوف في وجه الريع التنموي الذي باتت تعرفه المنطقة.[5]غير أن ارتباط هذا التحول بظرفية خاصة، يدعو لأخذ هذا الحماس لمجال الضغط الذي أفرزه التوتر والانسداد السياسين منذ سنة 2014 بالمنطقة بحذر بالغ، لأنه قد يكون مجرد وضع عابر، حيث يمكن القول إن هذا المجال الذي تشكل في هاته الظرفية الطارئة يظل ضعيفا.

على أن مجالات الضغط التي تشكلها الساكنة خاصة الشباب المتعلم والفاعلين الجمعويين، تظل أكثر قوة لامتدادها في الزمن وعدم ارتباطها، بالضرورة، بظروف خاصة، صحيح أن الحركات الاحتجاجية تتغذى أساسا من عوامل ذاتية ومن قدرتها على التعبئة، إلا أن هذا لا ينفي كونها قد تزداد قوة ونضجا من خلال استثمارها للعديد من مكونات السياق الذي تنتمي إليه كتأثرها بالحركات الاجتماعية التي تقع خارج المنطقة، والأضرار التي تُلحقها بعض الكوارث الطبيعية بالساكنة كما وقع جراء فيضانات سنة 2014، علاوة على مساحة التعبير المتاحة وأشكال الضبط التي تنهجها السلطات العمومية.

3.الحركات الاحتجاجية: التعبئة والضبط طرفان متصارعان:

إذا كانت الحركات الاحتجاجية فعلا جماعيا تتوحد فيه المصالح ليصدح صوتها برسالة واحدة يعلن من خلالها مطالبه الآنية والملحة، والتي تظل في تقدير أصحابها مشروعة لكنها مهدورة، وكان ما يكسبها شرعيتها هو تمثلها لعلاقتها التعاقدية التي تربطها بالنظام السياسي؛ فإن هذا الأخير، لاسيما في البلدان النامية، غالبا ما يواجه هاته الحركات بالرفض لما قد تحمله في ثناياها من رسائل مضمرة، قد تشكل تهديدا لاستمراره. لذا فإن الأولى تتقوى بواسطة عملية التعبئة، بينما يتوسل الثاني بأدوات الضبط لتحجيمها وقمعها، ومحاصرة رقعة انتشارها.فكيف تطورت أدوات التعبئة بالمنطقة المدروسة من أجل الاحتجاج؟

1.3 الحركات الاحتجاجية وأدوات التعبئة الفعالة:

شهدت سوسيولوجيا التعبئة تحولا باراديغميا مهما منذ سبعينيات القرن الماضي، وقد ساهمت فيه أوروبا من خلال باراديغم تطوير تقليد مستقل للبحث يهتم بالأشكال الجديدة للاحتجاج، والذي يوضع عادة تحت مسمى الباراديغم الهوياتي، أو نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة(Bourneau François & al, 1993, p29)، وبالتالي فإن تسليط الضوء على المعطى الإثني وغيره كأدوات للتعبئة من شأنه أن يكشف أحد جوانب فعالية الأدوات التي يتوسل بها الفعل الاحتجاجي بالجماعة المدروسة.

[5]مقابلة السيد "م.م" فاعل جمعوي ورئيس تعاونية "ر.خ" بجماعة "أسرير"

إن الهويات الجماعية بتوظيفها للمعطى الإثني، تعد أحد أهم مظاهر التعبئة من أجل الاحتجاج بالمجتمع المدروس، حيث تم رصده في المضمون المسرود من طرف العديد من المستجوبين: "نحن أبناء قبيلة "ايت مسعود" نعاني الإقصاء والتهميش"،[6]أو نحن لا نتمتع بالامتيازات التي تحوزها ساكنة الدوار الفلاني، أو "نريد أن يتوفر لدوارنا مؤسسة تعليمية مستقلة" كما تردد مرارا لدى ساكنة واحة "أسرير"[7]قبل أن تتحقق مطالبهم بإنشاء مؤسسة تعليمية ثانوية مستقلة لتوفير عناء تنقل أبنائها إلى الواحة المجاورة: "نرفض أن يتنقل أبناؤنا من أجل الدراسة إلى الواحة المجاورة"،[8]أو القول "نريد حقنا، نحن أبناء "وادنون"في بطاقات الإنعاش إسوة بأهل باقي المدن جنوب المغرب"،[9]"يتعين علينا نحن أبناء "أزوافيط" إعادة قيمة القبيلة كما كانت في الماضي"،* إلخ.

لقد أصبح الاحتماء بالهويات الجماعية استراتيجية أخرى أصبح المحتجون يستعملونها للضغط بقوة على السلطات العمومية وتوجيه سياساتها، خاصة وأن هاته الاستراتيجية تظل فعاليتها مزدوجة من حيث قدرتها على التعبئة بناء على الهوية الإثنية المشتركة، وقدرتها، بالتالي، على إكراه السلطات العمومية على التفاوض، خاصة وأن تنزيل البرامج العمومية يسير أحيانا باتجاه التوزيع غير العادل للامتيازات، والذي قد ينتصر فيه حتى بعض المسؤولين والمنتخبين المحليين للمحسوبين عليهم، مع ما يعنيه ذلك من الإقصاء غير المشروع لغير المحسوبين عليهم منها.

إضافة إلى ذلك لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا أساسيا في تحقيق التعبئة ورص الصفوف، وهي لم تعد وسائل يحتكرها الشباب والمتعلمون فحسب، بل لقد غدا المسنون وغير المتمدرسين يطوعونها بدورهم، لقد سمحت هاته الوسائل الحديثة لمختلف الفئات من ساكنة المنطقة بإمكانية تشكيل مجالات الضغط، حتى أن استعمال التقنية الإلكترونية المسماة "المباشر" Live، مثلا، التي توثق للأحداث التي تهم المنطقة بالصوت والصورة وتستعمل اللغة المحلية، بات متاحا للجميع حتى للمسنين والأميين الذين وإن كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة، فإنهم يتقنون الولوج إلى حسابات فتحها لهم أقاربهم من المتعلمين، واكتفوا هم بفهم لغة الرموز والألوان التي تستعملها مواقع التواصل الاجتماعي، وتعلموا أن تشغيلها لا يحتاج إلا لنقرة تمكنهم من تتبع كل أخبار المنطقة، وحتى التفاعل معها بالإعجاب وتقاسمها، ويعرفون مخاطَبيهم ومخاطِبيهم من خلال صور الهوية التي يختارونها لحساباتهم. لقد مكنت هاته المواقع وتعميم إمكانية استعمالها على معظم الفئات، من دمقرطة الوصول إلى الخبر والمعلومة، ونسج روابط إضافية بين حاملي نفس الهويات الاجتماعية، وضرب المزيد من الرقابة على المسؤولين ومدبري الشأن المحلي وصناع القرار. يقول "ع": "أمي امرأة مسنة، وأمية وتملك حسابا فيسبوكيا كنت قد فتحته لها بناء

[6]مقابلة السيد "ع.ش" رئيس تعاونية "أ.ش" الفلاحية بالجماعة القروية المدروسة، فبراير 2017

[7]مقابلة "ح" رئيس تعاونية "ا.ب" الفلاحيةبالجماعة القروية المدروسة، يناير 2017

[8]مقابلة أحد أبناء المنطقة في سياق حديثه عن مطالب إحدى الحركات الاحتجاجية بالمنطقة سنة 2014، يناير 2018، جماعة "أسرير"

[9]مقابلة "ح.د" رئيس تعاونية "دو الفقير السياحية"، يناير 2017، جماعة "أسرير"

*يتعلق الأمر بالحدث المعروف محليا بنداء "منتدى مكونات قبيلة أزوافيط"، 2016، جماعة "أسرير"، والذي التأم فيه شمل أبناء المنطقة في تنظيم كان المعطى القبلي هو المحدد الأساسي للحمته

على طلبها، تتابع من خلاله أخبار المنطقة، لا شيء يخفى عليها، حتى أخبار المهاجرين السريين من أبناء المنطقة الذين توفوا مؤخرا في عرض السواحل الإسبانية علمت بها والدتي بمجرد حدوثها، وكانت هي أول من أخبرني بها، لقد كانت تسرد لي الحدث وتتفاعل معه وتعلق عليه"، يضيف ضاحكا: "لقد قالت لي إنه يمكنني أن أرى الشريط المصور على جدار حسابها"،[10]لقد أصبحت هاته السيدة المسنة غير المتمدرسة تملك حسابا فيسبوكيا تديره بشكل مستقل، ولا تحتاج إلى أقاربها المتعلمين لاستعمال خياراته.

علاوة على ذلك، تستعمل الأطراف المتصارعة بدورها هاته الوسائل في بعض الأحيان لأغراض غير مشروعة، حيث قد يحدث أن يرتادها البعض من أجل التشهير بالخصوم والترويج للفضائح والإشاعات خاصة في المجال السياسي، مع ما يمكن أن ينتج عن ذلك من قوة تأثير بسبب سرعة انتشاره بين جميع فئات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى هدم روابط التعبئة، والقيام بتعبئة مضادة، وهكذا تبعا لموازين القوى المحلية.

إن التقنيات الحديثة والكم الهائل للخيارات التي تتيحها، أكسبت الجميع قابلية لأن يصيروا في أي لحظة "مُعبَّئين" وقادرين، بدورهم، على أن يتحولوا إلى "مُعبِّئين"، باستعمال الموارد التقليدية ذاتها والتي قد تقوم، من بين ما تقوم عليه، على التعبئة بوساطة الهوية، على أن البراديغم الهوياتي لا يكفي لوحده لتحصيل الفهم السوسيولوجي للتعبئة، ذلك أن الفرد-الزعيم أحيانا قد يكون له بالغ الأثر على هاته العملية وديناميتها، مما يحفظ للمدرسة الأمريكية قدرتها التأويلية، والتي تقضي بفهم التعبئة من خلال باراديغم الهيمنة دون تقاسم تعبئة الموارد(Bourneau François & al, 1993, Paris, p29)، فكيف تواجه السلطات العمومية هاته الحركات الاحتجاجية؟

2.3 الاحتجاجات بين العنف والضبط الناعم: صناعة السلم الاجتماعي:

تتغيى الحركات الاحتجاجية تشكيل مجالات للضغط على الأنظمة وعلى سياساتها، ودفعها للمراجعة والإصلاح، ولما كانت هاته الأنظمة السياسية تجد في استمرارهاته الحركات وترددها عبر الزمن، واندلاعها في ظرفيات سياسية خاصة، مصدر تهديد لها، فإنها تلجأ لمواجهة الضغط بالضبط، بيد أنها تجعل هذا الأخير يأخذ صورا مختلفة تبعا لطبيعة الأول والسياقات التي يتبلور في إطارها، لذا فإنها كما قد تلجأ إلى العنف بشكليه، المشروع وغير المشروع، فإنها قد تختار الضبط الناعم، من خلال جعل سياساتها العمومية تلبي من جهة هاته المطالب، وتخدم حرصها على حفظ النظام واستتباب الأمن، من جهة أخرى،مما يجعل تدبير الساحة السياسية يتم تبعا لمبدأ التفاوض حول السلم الاجتماعي المحلي.

صحيح أن تحولات مهمة مست حاليا أشكال الضبط التقليدية التي كانت، تلجأ للعنف والقمع، أو تتم عن طريق توسط الأعيان والسلطات المحلية، وكذا عن طريق أشكال تمثيلية خطوط النسب، وذلك تبعا لظهور ثقافة احتجاج جديدة(MahdiMohamed, 2005, p7)، إلا أن السياسات العمومية باتت تسير في اتجاه تبني أسلوب الضبط باعتماد المقاربة الاجتماعية ودعم الأنشطة

[10]مقابلة السيد "ع" أحد أعضاء المجلس الجماعي بالجماعة القروية المدروسة، يناير 2018

المدرة للدخل عموما، وبالتالي يمكن القول إن الفعلين الاحتجاجي والعمومي يتفاعلان بشكل جدلي، حيث يؤثر الواحد منهما في الآخر ويتأثر به، ويؤديان إلى إعادة تشكل بعضهما البعض.

في هذا السياق، بينت الدراسة الميدانية، أن الاحتجاجات بالمنطقة المدروسة لها خصوصيتها، إذ علاوة على فعالية أشكال التعبئة التي يتم توظيفها من أجل إنجاحها، فإن أشكال الضبط بدورها تتباينوتأخذ صورا متنوعة، وذلك تبعا لحجم رقعة الاحتجاجات التي قد تضيق وقد تتسع، وكذا طبيعة المطالب المحمولة على الشعارات المرافقة لها، علاوة على مدى سلميتها وامتلاكها لرخصة رسمية بتنفيذ الوقفات والمسيرات، إلخ،فهاجس السلطات العمومية يصير هنا هو النجاح في محاصرتها وإضعافها، وهي وحدها التي تملك السلطة التقديرية التي تسمح لها بتحديد حجم التهديدات التي تحملها هاته الحركات للفضاء العمومي، والأخطار التي تتهدد الأمن العام، وبالتالي تقدير أشكال الضبط الفعالة التي يتعين سلوكها، مما يجعلها تلجأ في أحايين كثيرة إلى التدخل العنيف لقمعها.

إن المدة التي قد تأخذها الاحتجاجات بالمجال العام،تشكل موضوع صراع بين الطرفين: المحتجون يسعون إلى أن تحتل الاحتجاجات حيزا زمنيا ومكانيا أكبر، في الوقت الذي تسعى فيه السلطات العمومية إلى تقليصه ومحاصرته، لذا كان المحتجون بالمنطقة يجعلون النزول إلى الشارع للاحتجاج، يحبل أحيانا بالنساء والأطفال، ليضمنوا من خلال تواجدهم مساحة تعبير أوسع سواء من حيث الزمان أوالمكان، وحتى من حيث مضمون المطالب، إنهم يراهنون من خلال هاته الاستراتيجية على كون هذا النوع من الاحتجاجات لا يتم قمعه إلا بعد حين، حيث تتريث السلطات العمومية في التدخل لفضها وتفريق المحتجين، متفادية تعريض المرأة والطفل للعنف.

في هذا الإطار، يستحضر "ب"، ابن المنطقة الحامل لشهادة عليا والفاعل الجمعوي، في ثنايا سرده لسيرة حياته، تجربته النضالية بالمنطقة والتي كان بمقتضاها عضوا فاعلا في معظم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها جماعة "أسرير"، مركزا بشكل أساسي على أشهرها وهي تلك التي ناضلت فيها ساكنة المنطقة رجالا ونساء "ضد الحكرة"، واحتجت من أجل المطالبة بمؤسسة تعليمية ثانوية مستقلة بواحدة من قرى المنطقة، لقد حملت هاته الحركة ميزتين أساسيتين: زمنيتها (توقيت البداية، المدة، الظرفية السياسية، إلخ)، وطبيعة التدخلات التي كالتها السلطات العمومية للمشاركين فيها، خاصة لمتزعميها، قبل أن تتحقق المطالب موضوع الاحتجاج.[11]

في إطار هذا الفعل الاحتجاجي، خاضت ساكنة دواوير "أسرير" المركز اعتصاما مفتوحا سنة 2001 وذلك لمدة ثلاثة أشهر، والتي عرفت مشاركة غير مسبوقة للمرأة، المتمدرسة وغير المتمدرسة، منهن نساء تزعمن هاته الاحتجاجات إلى جانب باقي الفاعلين الرجال، وواظبن على حضور جميع الحركات ذات الصلة به من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء، بل إن المرأة ستكون، نتيجة لمشاركتها الفعلية من بين المعتقلين الذين تمت متابعتهم،يقول "ي": "لقد تدخلت السلطات بشكل عنيف من أجل توقيفنا، واختارت بعيد منتصف الليل توقيتا لاقتيادنا بطرق

[11]يتعلق الأمر بمقابلة السيد "ب" الفاعل الجمعوي والرئيس السابق لتعاونية "ح.و" الفلاحية بجماعة "أسرير" القروية، يناير 2018

غير مشروعة للمحاكمة، واعتمدت أسلوب تلفيق التهم، لتذكرنا بسنوات خلت كان النظام فيها يستعمل أساليب القمع بدل الإنصات للمواطن والجلوس معه إلى طاولة التفاوض"،[12] وقد كانت للساكنة ردة فعل جماعية من أجل التضامن مع المعتقلين والمعتقلات، تتجلى في الامتناع الإرادي والجماعي عن التصويت لفائدة الحزب الأول والمسئول عن تدبير الشأن العام المحلي بالمنطقة، عقابا له على عدم تدخله لمنع محاكمة أبنائها، وتوسطه لمصلحتهم.

إذا كان لجوء السلطات العمومية للعنف في حق الحركات الاحتجاجية واقعا لا يمكن إنكاره، فإن تبنيها لطرق أخرى أكثر نجاعة من أجل تدبير علاقة الدولة بالمواطن، يعد معطى إضافيا يجعل الفعل العمومي مركبا، فالسلطات العمومية تواجه الحركات الاحتجاجية باستعمال ثنائية القمع والمنح، ففي الوقت الذي عرَّضَت فيه يدُها، متزعمي ومتزعمات هاته الحركات للإيقاف والتعنيف؛ فإنها منحت، باليد الأخرى، العديد من الامتيازات المادية وعملت على الاستجابة للعديد من المطالب كإنشاء المؤسسة التعليمية "بأسرير" المركز، أو المسارعة لاقتراح العديد من الحلول البديلة، من قبيل مواجهة احتجاجات أبناء دوار "آيت مسعود"بجماعة "أسرير"التي كانت تطالب بالحصول على بطاقات الإنعاش الوطني، باقتراح خلق تعاونيات ومشاريع ذاتية مدرة للدخل، تتعهد الدولة بدعمها لوجيستيكيا وماليا، إلخ.

بدورها عملت البرامج التنموية الفاعلة محليا على تجنيد قوى الشباب حملة الشواهد من أجل إدماجهم وتمكينهم من المساهمة في عملية التخطيط الجماعي، وذلك باعتبارهم رأسمالا مهما قادرا على تشكيل قطب كفاءات محلية تستطيع مرافقة باقي الساكنة من أجل تفعيل "المخطط الجماعي للتنمية"، وقد مكنت هاته التجربة الشباب المعني، لاحقا، من ولوج سوق الشغل، فمنهم من التحق بمكاتب دراسات، ومنهم من نجح في خلق مقاولته الخاصة(Agence du Sud du Royaume, 2014, p149).

في هذا السياق، يشير التقرير الخاص بحصاد إنجازات "برنامج الواحات" إلى النجاح الذي حققه هذا الأخير بجماعة "أسرير"، حيث تمكن على حد العبارة التي استعملها في صياغته، من "إدماج النشطاء التائهين والمرتبكين حتى عهد قريب، ليصبحوا اليوم فاعلين تنمويين"، كما نجح في جعل محتجي الأمس ينصهرون بمختلف التجارب التعاونية ذات الهوية الإنتاجية المحلية، وقد اعتبر التقرير تعاونية "و.ت" الفلاحية نموذجا معبرا عن هذا التحول، حيث كانت نواة الجمعية الأصلية لحاملي المشروع، تتكون من ست شابات، جميعهن حاملات لشواهد وعاطلات، وهن اللواتي استهدفهن البرنامج بشكل خاص من خلال أنشطته الأولى الهادفة لخلق فرص الشغل(Agence du Sud du Royaume, 2014, p96).

ينطوي التقرير الرسمي، إذن، على تَمَثُّل الدولة للمحتجين وللشعارات التي يحملونها، فمطالبهم تجسيد في نظر ممثليها "لحالة التيه والارتباك" التي، أخذت السياسات العمومية على عاتقها مهمة توجيهها، والرد عليها بالاستجابة تنمويا للحركات الاحتجاجية، ليصبح إدماج الشباب العاطل في

[12]يتعلق الأمر بمقابلة السيد "ي" الفاعل الجمعوي والعضو السابق بتعاونية "ح.و" الفلاحية بجماعة "أسرير" القروية، يناير 2018

المخططات التنموية شكلا من أشكال الضبط والتحكم في واحد من أهم ديناموهات الحركات الاحتجاجية بالمنطقة.

إن السلطات العمومية من خلال الاعتقالات والتوقيفات وتفريق المحتجين تستجدي بالمقاربة القانونية والأمنية لتحقيق الضبط، لكنها من خلال استهدافها الشباب وساكنة المنطقة والعمل على توفير فرص شغل لهم وأنشطة ذاتية مدرة للدخل، وتجنيد السياسات العمومية لهذا الغرض تخلق تحولا جوهريا في عملية الضبط السياسي، والتي باتت تزاوج بين اعتمادها المقاربة القانونية من جهة، وتبنيها للوسائل السوسيو-اقتصادية القمينة بصناعة السلم الاجتماعي من جهة أخرى.

مناقشة نتائج الدراسة:

تظهر نتائج الدراسة الميدانية المنجزة تأثر سيرورة صناعة التنمية باحتراز الدولة من الرصيد الاحتجاجي الذي تراكم بالجنوب المغربي، ويظهر ذلك من خلال الاستنبات المكثف للأنشطة المدرة للدخل، وضخامة حجم الدعم المالي العمومي المرصود لها.لقد لعبت الحركات الاحتجاجية دورا أساسيا في تشكيل الفعل العمومي وتوجيهه، ودفعه لتعديل نفسه: تعديل يطال سياساته والمقاربات التي تعتمدها، بل إنه يمس في العمق عملية ممارسة السلطة وأشكال الضبط التي باتت تلجأ إليها، من خلال استعمالها للبرامج التنموية كوسيلة للإدماج والضبط الناعم للفعل الاحتجاجي، حيث ستصبح التنظيمات الحاملة للمشاريع المدرة للدخل، كالتعاونيات، أدوات تستعمل من أجل تدبير إشكالية التهميش وتهدئة التوتر بين المجتمع المحلي والسلطة المركزية.

تظل عملية صناعة التنمية معقدة للغاية، فهي ليست محكومة بمحددات سوسيو-اقتصادية فحسب، بل إنها تخضع لتأثير العديد من الرهانات ذات الطابع الإيديولوجي والسياسي والقبلي. لذا فإن وضع عملية صناعة التنمية المحلية ضمن حقل الصراعات السياسية ورهانات ممارسة السلطة، يسمح بإماطة اللثام عن المقاربات الجديدة التي يتبناها العهد الجديد للحكم بالمغرب.

يبدو من خلال النتائج المتوصل إليها إذن، أن تدبير الشأن العمومي ليس عملية تقنية محضة، فهو سيرورة مركبة تستحضر البعد الاجتماعي، الذي بات خيارا يفرض نفسه على النظام السياسي فرضا، لذا فإن الاهتمام بهذا البعد كان وليد حدس سياسي انتبه إلى السياقين الوطني والدولي اللذين أصبح فيهما المحلي منفتحا على العالم بأسره، خاصة في ظل الضغط الذي تمارسه الحركات الاحتجاجية، وتضايق به النظام السياسي بمطالب اجتماعية تحرجه أمام المنتظم الدولي، وتضع مشروعيته على المحك، تضغط عليه وترغمه على الدخول معها في التفاوض لتنتزع وضعا تنشده.

اقتراحات وتوصيات:

-أهمية تعريض الفعل العمومي للمزيد من التشريح السوسيولوجي الدقيق الذي تسمح مناهجه وأدواته بتبين أشكال تدبيره للشأن المحلي وصناعته للتنمية المحلية لئلا يتم هدر زمن التنمية.

-الاهتمام السوسيو-أنثروبولوجي بدراسة التمثلات الاجتماعية التي تحملها الساكنة للأنشطة المدرة للدخل، لأنه قد يكشف النقاب عن العديد من العناصر السوسيو-ثقافية التي تصطدم بها عملية استنبات هذا النوع من المشاريع السوسيو-اقتصادية.

-أهمية الاهتمامبمآل تدبير الشأن العمومي بالمنطقة المدروسة، وانزلاقاته على يد المنتخبين المحليين وشبكة العلاقات التي تقوم بينهم وبين مشايعيهم، جعلها تجانب المقاربة الاجتماعية، وتفرز واقعا متناقضا يخلق المزيد من التفاوتات ويكرس التمييز بين المستفيدين والمستهدفين من طرف البرامج التنموية، بشكل قد يهدد السلم الاجتماعي بالمنطقة بدل أن يصنعه.

-أهمية تسليط الضوء على عملية صناعة التنمية المحلية من حيث كونها آلية من آليات إعادة إنتاج اللامساواة والتفاوت الاجتماعي، خاصة مع تحول الفعل العمومي إلى وسيلة يستعملها المنتخبون المحليون لخدمة مصالحهم الشخصية، مما أدى إلى انزياح البرامج العمومية من جوهرها التنموي المحكوم بإيديولوجيا صناعة السلم الاجتماعي، إلى إنتاج حقول جديدة للريع وإعادة إنتاج الصراع بين المنتخبين المحليين.

قائمة المراجع:

1. الجبوري مصلح خضر(2014)، جذور الاستبداد والربيع العربي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن

2. بنخطاب عبدالحميد(2017)، إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية، المغرب أنموذجا، مقال بمؤلف جماعي، "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة، ثنائية الثقافة والخطاب، الجزء الثاني، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر https://books.google.co.ma, Consulté le : 6-8-2018, à 20h30

3. Bennafla Karine et Emperador Montserrat(2010), « Le « Maroc inutile » redécouvert par l'action publique : exemples de Sidi Ifni et Bouarfa », In : Politique africaine, n° 120.https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=POLAF_120_0067#pa4, Consulté le : 4/7/2018, à 23h22

4. Bourneau François & al(1993), « Sociologie de la protestation : Les formes de l'action collective dans la France contemporaine », Collection Sciences humaines et sociales, L'Harmattan, Paris

5. Bourqia Rahma(2005), « La stratification sociale, Note de synthèse », In : « Société, famille, femmes et jeunesse », 50 ans de développement humain, perspectives 2025, perspectives 2025, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca

6. El Harras Mokhtar(2005), « Les solidarités sociales au Maroc, Evolution et état actuel », In : « Société, famille, femmes et jeunesse », 50 ans de développement humain, perspectives 2025, Imprimerie Najah El Jadida, Casablanca

7. Lascoumes Pierre &Le Galès Patrick(2012), « Sociologie de l'action publique : Domaines et approches », Armand Colin, Paris.

8. Mahdi Mohamed(2005), « Anthropologie et demande sociale : à propos des communautés de pasteurs », Prologues, N°32, Casablanca

9. Nahhas Badiha(2016), « Un musée pour gouverner la marginalité, Les conflits de patrimonialisation dans le Rif », In : Béatrice Hibou et Irene Bono (Dir), « Le gouvernement du social au Maroc », Editions KARTHALA, Paris.
10.Noguès Henry(2003), « Economie sociale et solidaire, quelques réflexions à propos de l'utilité sociale », In : Revue internationale de l'économie sociale : RECMA, (290), 27–40. doi:10.7202/1022158ar.
11.Royaume du Maroc & Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Sud du Royaume(2014), Rapport « Programme Oasis Sud, une expérience marocaine de développement durable, Volume II », Les cahiers du Maroc saharien, Maroc.
12.Sika Nadine(2017), "Youth activism and contentious politics in Egypt, Dynamics of continuity and change", Cambridge University Press.
13.Tilly Charles(1978), "From Mobilization to Revolution, Reading", Addison-Wesley, Cité In:Karine Bennafla et Montserrat Emperador, (2010), « Le « Maroc inutile » redécouvert par l'action publique : exemples de Sidi Ifni et Bouarfa », In: Politique africaine, n° 120.https://www.cairn.info/article.php?ID_ARTICLE=POLAF_120_0067#pa4, Consulté le: 4/7/2018, à 23h22.
14.Zghal Abdelkader(1969), « Système de parenté et système coopératif dans les compagnes tunisiennes », In : Civilisations, Vol. 19, No. 4 (1969), Institut de Sociologie de l'Université de Bruxelles.